MILLENNIUM JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES 2(4): (2021)
ISSN: 2708-8022 (ONLINE) 2708-8014 (PRINT)
https://doi.org/10.47340/mjhss.v2i4.3.2021

مقالة بحثية

المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني

بدر حمدان[a]
تهاني جفال [b]
[a]*كلية إدارة المال والأعمال، جامعة فلسطين، القدس*
[b]*معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، فلسطين*

المخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى موائمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل البيانات الخاصة بالتعليم العالي وسوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (2010-2018)، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف خريجي الجامعات في فلسطين، وضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني، بالإضافة لعدم تبني الجامعات الفلسطينية الاستثمار الإنتاجي من خلال القيام بمشاريع إنتاجية استثمارية، وفي ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالتنسيق بين الجهات المختصة ودراسة سوق العمل ومعرفة احتياجاته، من أجل قبول الطلبة في التخصصات المطلوبة والعدد المناسب، بالإضافة إلى التنسيق والتشبيك والشراكة مع القطاع الخاص من أجل توفير فرص عمل لخريجي الجامعات حسب احتياجات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: المواءمة، التعليم العالي، سوق العمل، البطالة

RESEARCH ARTICLE

The Relevance of Higher Education Outcomes to the Needs of the Palestinian Labor Market

Bader Hamdan[a]
Tahani Jaffal[b]
[a] *Faculty of Business and Management, University of Palestine, Palestine*
[b] *Sustainable Development Institute, Al-Quds University, Palestine*

Abstract:

The study aimed to find out the relevance of higher education outcomes to the needs of the Palestinian labor market. The study used the descriptive analytical approach through describing and analyzing data on higher education and the Palestinian labor market during the period (2010-2018). The study found a number of results: a high unemployment rate among university graduates in Palestine, weak absorptive capacity of the Palestinian labor market, and the failure of Palestinian universities to adopt productive investment through undertaking productive projects. Based on the results of the study, the study recommended coordinating between the responsible authorities and studying the labor market and identifying its needs in order to accept students in the required majors in appropriate numbers. In addition, the study recommended coordinating with the private sector in order to provide job opportunities for university graduates according to the needs of the labor market.

Keywords: Relevance, higher education, labor market, unemployment

1. الإطار العام للدراسة:

1.1. المقدمة:

تلعب مؤسسّات التّعليم العالي دوراً هاماً وبارزاً في تنمية الموارد البشريّة، وتأهيل قوّة العمل القادرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية الجديدة في سوق العمل، والنّهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التّنمية الاقتصادية، لذلك أصبح الشغل الشاغل والهدف الرئيسي الّذي تسعى إليه مؤسسات التعليم العالي، توفير العمالة الماهرة وفقاً لمتطلّبات سوق العمل في ظل التطورات المتجددة. ولزيادة فعالية التعليم العالي في تحقيق أهدافه التنموية تسعى الحكومات لربط برامج إعداد الموارد البشرية الوطنية بالاحتياجات الحقيقة في سوق العمل ومن ثم العمل على زيادة المعروض من العمالة الوطنية عالية المهارة بما يؤدي إلى توظيفها في الوظائف ذات القيمة المضافة العالية (أبو عودة، 2016).

وإدراكاً من الحكومة الفلسطينية لأهمية التعليم العالي تم إنشاء العديد من الجامعات والكليات لكي تتولى إعداد وتأهيل عمالة فنية ومهنية وطنية قادرة على التعامل مع التطورات المستمرة في مختلف المجالات ومواكبة مستجدات العصر.

ورغم أنّ مؤسسّات التّعليم العالي الفلسطينيّة، سعت إلى توفير العديد من التّخصّصات الّتي تغطّي احتياجات سوق العمل المحلّيّة، إلا أن العديد من الدراسات السابقة والأدبيات المتعلقة بالموضوع أشارت إلى وجود عدد من الإشكاليات من أبرزها أن هذا التعليم تنعدم فيه الحداثة أو التحديث (updating) حيث أن مؤسسات التعليم العالي منصرم من الحداثة أو التحديث في مجالات الاستراتيجيات التعليمية واتباع نظام تعليمي وتخصصات تقليدية. وانعدام المواءمة (Adaptation) فمؤسسات التعليم العالي تفتقد إلى المواءمة مع المستجدات العالمية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثورة الرقمية وثورة الاقتصاد المبني على المعرفة. وانعدام المرونة (Flexibility) ويتمثل ذلك في عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على تلبية الاحتياجات لمتطلبات السوق المحلي، وكذلك عدم الملائمة (Relevance) ويتمثل ذلك في فقدان العمل، وبطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي أكبر مؤشر على انعدام الارتباط أو العلاقة ليكون قادرا على تلبية الاحتياجات والمطالب المتغيرة للمجتمع العربي (الكرد،2018).

ونتيجة لذلك لابد أن تقوم الجامعة كمؤسسة تعليمية بالوظيفة الأكبر، بالإضافة إلى وظائفها الثلاث وهي التدريب والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهي الوظيفة الرابعة والمتمثلة بضرورة الشراكة ما بين الجامعات من جهة، وقطاعات الإنتاج والخدمات من جهة أخرى، ويتم التعبير عن هذه الوظيفة من خلال ما اصطلح على تسميته بالجامعة الإنتاجية أو الجامعة الاستثمارية. وان اعتماد هذا البعد أو الوظيفة الرابعة قد حول الجامعات في الدول المتقدمة والصناعية من جامعات تعتمد على التمويل الحكومي إلى جامعات قادرة على تمويل نفسها ذاتيا، بل أصبحت هذه الجامعات تدر أرباحا كبيرة، تماما كما تدر الشركات والمصانع والبنوك أرباحا للمساهمين فيها.

ولا ينحصر عمل المؤسسات التعليمية العليا نشاطها داخل جدرانها، بل ينبغي أن يصل إلى البيئة الخارجية التي توجد في وسطها، وان يمتد تقدمها إلى خارجها، وان تسهم في حل مشكلات المجتمع، وان تقوم بالبحوث والدراسات التي تهم متطلبات سوق العمل لتخطيط التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ولحل كافة المشكلات التي تقف في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي. فهذا التبادل المشترك بين الجامعات والبيئات المحلية إنما يبني عن طبيعة تلك المؤسسات التعليمية وتلك البيئات، فالمجتمعات المتقدمة، انعكس تقدمها على جامعاتنا التعليمية، ثم عادت هذه المؤسسات التعليمية، فقدمت بحوثها ودراساتها وخدماتها لمجتمع من حولها فأكملت دائرة التقدم الذي لا يتوقف بتفاعل الاثنين، ومن هنا فان البحث الذي يجري في أي معمل من معامل الجامعة، يجد طريقة إلى التنفيذ والتطبيق الفعلي في المجتمع سريعاً (الربيعي، سنة النشر غير معروفة).

ومن خلال ذلك فإن مخرجات التعلم ودورها في تخصيص الاكتفاء لمتطلبات سوق العمل أصبحت من أهم وأكثر القضايا إلحاحاً باعتبارها العميلة الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والفنية فهي وسيلة تعمل على تزويد المجتمع من العمل والإنتاج، فمخرجات التعلم في المرحلة النهائية التي تزودنا بالطرق العلمية والأساليب المتطورة، فهي إذن عملية ضخمة لإعادة تشكيل الإنسان على نطاق واسع، وأكثر إيجابية.

في النهاية مطلوب آلية عمل مستدامة وليست فقط إدارة الازمات حال تفجرها، بل منظومة عمل متكاملة على كافة مراحل البناء، تبدأ بالتخطيط، والتنفيذ، والتقييم واستشراف المستقبل وتنتهي باستخلاص الدروس والعبر بهدف التعلم والتحسين المستمر.

بناء على ما سبق ستحاول الدراسة استعراض واقع التّعليم في فلسطين، والتّحديّات الّتي تواجهه، والتطرق لواقع سوق العمل الفلسطيني، والوقوف على الأسباب الرّئيسة الّتي أدّت إلى وجود فجوة بين مخرجات التّعليم العالي ومتطلّبات سوق العمل الفلسطيني، وسبل الحدّ من تناميها.

2.1. مشكلة الدّراسة:

تُعتبر إشكاليّة عدم مواءمة مخرجات التّعليم العالي واحتياجات سوق العمل من أبرز الإشكاليّات الّتي تؤرق الاقتصاديين وأصحاب القرار، وصانعي سياسات التّشغيل الحكوميّة، لما لهذه الإشكاليّة من أثرٍ كبيرٍ في هدر رأسمال الحقيقي للمجتمع الفلسطيني، وهو رأس المال البشري، إضافةً إلى دورها في تعميق التّشوّهات الّتي تعاني منها سوق العمل الفلسطينيّة، وضعف الشراكة بين الجامعات المحلية والقطاعات الإنتاجية والخدماتية، لذلك تأتي هذه الدراسة لتبحث في الآليّات الكفيلة بجسر هذه الفجوة، والبحث عن الآليات التي تسهم في مواءمة تخصّصات خرّيجين التعليم العالي مع متطلّبات سوق العمل الفلسطينيّة. في ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدّراسة في الهدف الرّئيس للدراسة:

هل يوجد مواءمة بين مخرجات التّعليم العالي ومتطلّبات سوق العمل الفلسطينيّ؟

ويتفرع من السّؤال الرّئيس مجموعة من الأسئلة الفرعيّة المتمثلة فيما يلي:

- ما واقع التّعليم العالي في فلسطين؟
- ما واقع سوق العمل الفلسطيني؟
- ما أسباب اتّساع الفجوة بين مخرجات التّعليم العالي ومتطلّبات سوق العمل الفلسطينيّة؟
- ما الآليّات والحلول المقترحة للمواءمة بين مخرجات التّعليم العالي ومتطلّبات سوق العمل الفلسطينيّة؟

3.1. أهداف الدراسة الفرعية:

- دراسة وتحليل واقع التعليم العالي في فلسطين
- تحليل سوق العمل الفلسطيني والوقوف على نسبة البطالة في صفوف الخريجين حسب التخصصات العليمة
- تحديد حجم الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية
- اقتراح حلول وآليّات تساهم في تحقيق نوعاً من المواءمة بين مخرجات التّعليم وبين متطلّبات سوق العمل.

4.1. أهمية الدراسة:

- يمكن لهذه الدراسة من خلال تحليل أسباب اتّساع الفجوة بين مخرجات التّعليم العالي ومتطلّبات سوق العمل، أنْ توفّر المخرج الأساسي للحكومة الفلسطينيّة لإعادة صياغة السّياسات الحكوميّة تجاه قضايا التّعليم العالي وقضايا التّشغيل، بشكلٍ يساهم في معالجة التشوّهات والاختلالات الّتي تعاني منها سوق العمل الفلسطينيّة.
- تُعتبر هذه الدّراسة هامّة لمؤسّسات التّعليم العالي الفلسطينيّة لإعادة تخطيط برامجها التّعليميّة والتّدريبيّة بما يتلاءم مع متطلّبات سوق العمل الفلسطينيّة.

5.1. منهج الدراسة:

تقتضي طبيعة الدّراسة استخدام منهج التّحليل الكمّي والنّوعي كأحد مناهج البحث العلمي، كونه يُستخدم لدراسة البيانات والمعلومات الخاصّة بالظّاهرة وتحليلها ووصفها، حيث يسعى الباحثان إلى استخلاص الدّلالات والمعاني المختلفة الّتي تنطوي عليها هذه البيانات والمعلومات وتقديم التّفسير العلمي لها، وذلك بالاعتماد على التّحليل الكمّي للواقع التّعليمي من خلال تحليل البيانات والإحصاءات الصّادرة عن وزارة التّعليم العالي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكذلك التّحليل الكمّي لسوق العمل الفلسطينيّة من خلال تحليل الإحصاءات الواردة في مسح القوى العاملة الصّادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وإجراء تحليلاً نوعيّاً لمخرجات التّعليم العالي ومدى ملاءمتها لمتطلّبات سوق العمل الفلسطينيّة.

2. الدراسات السابقة ومراجعة الادبيات:

هناك العديد من الدراسات السابقة والادبيات التي تطرقت لموضوع الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف نستعرض جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع

الإشارة إلى أبرز ملامحها، مع تقديم تعليق يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، هذا وقد تم تصنيف الدراسات حسب كونها دراسات محلية أو عربية أو أجنبية، وذلك على النحو التالي:

فعلى صعيد الدراسات المحلية فقد تعرفت دراسة (الكرد،2018) على الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المكتبي للتعرف على الأدوات المتعلقة بالجامعات والتنمية المستدامة وتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام برأس المال الفكري والعمل على توجيه البحث العلمي، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وتحويل دور الجامعات من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص عمل. وهدفت دراسة (أبو عودة، 2016)، معرفة مدى ملائمة القدرات الذهنية والمهارات العلمية لخريجي كلية التجارة في قطاع غزة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني.

من خلال استبيان وُزّع على عيّنة مكوّنة من 275 خرّيجاً وخرّيجةً من مختلف جامعات قطاع غزّة، أظهرت الدّراسة أنّ نسبة البطالة بين خرّيجي كلّيّات التّجارة بلغت حوالي 62% من مجموع الخرّيجين من هذا التّخصّص، بسبب ضعف القدرات الذّهنيّة والمهارات العمليّة لهؤلاء الخرّيجين الّتي تمكّنهم من الانخراط في سوق العمل. وحللت دراسة (الفليت، 2015)، الأسباب الكامنة خلف الارتفاع المتزايد في نسب البطالة من عامٍ لآخر في صفوف خرّيجي الجامعات. كشفت الدّراسة أنّ الجامعات الفلسطينيّة تُخرّج قرابة (40 ألف) خرّيجاً وخرّيجةً سنويّاً يعمل منهم (18%) فقط حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتبقّى منهم (82%) ينضمون بشكلٍ سنويٍّ إلى صفوف البطالة. وعزت الدّراسة ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الخرّيجين إلى انخفاض جودة التّعليم العالي في الجامعات الفلسطينيّة، ممّا أدّى إلى عدم اكتساب الطّلبة المهارات المطلوبة للعمل، كما أنّ تكرار البرامج الأكاديميّة أدّى إلى تكريس الخرّيجين من تخصّصات لا يحتاجها سوق العمل. وقامت (هلال، 2011) بتحليل 2298 استمارة معبّأة من الطّلبة والخرّيجين والخرّيجات، ومؤسّسات التّعليم والتّدريب المهني، ومنشآت اقتصاديّة تمثّل سوق العمل في عددٍ من محافظات الضّفّة الغربيّة. حيث أظهرت الدّراسة تفاوتاً في نسب تشغيل الخرّيجين والخرّيجات في التّخصّص حسب التّخصّص، فكانت أعلى نسبة لخرّيجي البرمجة والتّمديدات الكهربائيّة والاتّصالات، وأدناها لخرّيجي صيانة الرّاديو والتّلفزيون. وبيّنت الدّراسة أنّ السّبب الأساسي للعمل في غير التّخصّص يكمن في أنّ الخرّيجين لم يجدوا عملاً في مجال التّخصّص، وأنّ أصحاب العمل لا يفضّلون توظيف الخرّيجين بسبب نقص الخبرة، وعدم الجاهزيّة للعمل مباشرةً.

وعلى صعيد الدراسات العربية فقد هدف (الحسيني، 2016) إلى التعرف على مدى إسهام مشاريع التّخرّج الّتي يقوم بها الطّلبة الجامعيّون الدّارسون في درجة البكالوريوس وما يعادلها، في إيجاد التّكامل بين التّعليم الجامعي وسوق العمل، وجسر الفجوة بينهما. آراء الأكاديميّين والطّلبة من عشر جامعاتٍ وكلّيّاتٍ جامعيّة بسلطنة عُمان، وتوصلت الدّراسة أنّ مشاريع التّخرّج يمكن أن تسهم بشكلٍ فاعلٍ في تكامل مخرجات التّعليم مع سوق العمل، وتعريف الطّالب بوظيفته المستقبليّة، عندما ترتبط تلك المشاريع بسوق العمل، وتُتاح للطّالب الجامعي الفرصة للتّفاعل مع البيئة الحقيقيّة لوظيفته المستقبليّة أثناء إعداد مشروع التّخرج.

وسلطت دراسة (العابد، والمرعي، 2016) الضّوء على الفجوة القائمة في الأردن بين نوعيّة الخرّيجين من المنظومة التّعليميّة وإعدادهم، وبين الوظائف المتاحة أمامهم ضمن التّأهيل والتّخصّص الّذي تمّ الحصول عليه. وأظهرت الدّراسة أنّ نسبة الّذين يختارون مجال دراستهم بحيث تتطابق مع رغباتهم ومصادر القوّة الّتي يملكونها قليلة جدّاً، وأنّ التّعليم في الأردن يعتمد على التّلقين باعتباره مادّةً جامدةً، بعيدةً عن الواقع، ولا تحفّز على التّفكير والإبداع. وحدّدت دراسة (Mozamel, S. & Abdul Wahid, F, 2015) أهمّ التحدّيات الّتي تواجه تطبيق الجودة في مؤسّسات التّعليم العالي والجامعات في السّودان، وكذلك العقبات الّتي تحول دون ضمان جودة مخرجات العمليّة التّعليميّة. فأظهرت الدّراسة أنّ ضمان جودة التّعليم العالي يساهم بشكلٍ كبيرٍ في تطوير المخرجات التّعليميّة الّتي تلبّي احتياجات سوق العمل، إلّا أنّ ضمان جودة التّعليم العالي في المؤسّسات التّعليميّة، مرهونٌ بتوفر البنية التّحتيّة الدّاعمة للتّغيير، والموارد البشريّة المؤهّلة الّتي تستطيع إدارة المؤسّسات التّعليميّة بكفاءة عالية، كما أنّ جودة التّعليم تعتمد على وجود وحدات رقابيّة تمارس التقييم الذّاتي بشكلٍ فعّالٍ داخل المؤسّسات التّعليميّة.

وركزت دراسة (Al Hayek & Al Khasawneh, 2013) على تحديد مدى ملاءمة التّعليم المحاسبي في الجامعات الخاصّة لمتطلّبات سوق العمل الأردنيّة، وقياس واقع التّعليم المحاسبي في الجامعات الأردنيّة الخاصّة، وتحديد مشاكل التّعليم المحاسبي في هذه الجامعات، فكشفت نتائج الاستبيان الذي أعدّه الباحثان ووزّعاه على عيّنة من خرّيجي الجامعات الأردنيّة الخاصّة الّذين مارسوا مهنة المحاسبة، أنّ الوضع الحالي للتّعليم المحاسبي لا يتناسب مع متطلّبات سوق العمل، بسبب عدم وجود دورات تدريبيّة تقدّمها الجامعة للطّلبة، وعدم وجود أنشطة تطويريّة لقدرات طلبة المحاسبة في مهارات الاتّصال، بالإضافة إلى وجود فجوة بين تعليم المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات، وخاصّةً برنامج المحاسبة المحوسبة.

وعلى صعيد الدراسات الأجنبية فقد هدفت دراسة (K. Astakhova et al., 2016) إلى معرفة دور التعليم على الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في العديد من الدول، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دور التعليم على التنمية الاجتماعية وعلى النشاط الاقتصادي في تلك الدول. وبحثت دراسة (2009, Cooray) دور التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي في مجموعة من دول منخفضة ومتوسطة الدخل، وقد استخدمت الدراسة بيانات كمية ونوعية عن التعليم وتوصلت الدراسة إلى أن كمية التعليم عندما تقاس بنسب الالتحاق كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وكان تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي غير مباشر من خلال تحسين جودة التعليم. وركزت دراسة (HRINC,2010) على تحديد الاحتياجات التعليمية التي يطلبها سوق العمل الكمبودي للمساعدة في عملية النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة عدم تعارض دور القطاع الخاص والحكومي في التعليم ويجب تنوع القاعدة الاقتصادية للحفاظ على نسبة النمو المرجوة من خلال تنويع نظام التعليم العالي.

وهدفت دراسة (Boateng & Ofori-Sarpong, 2002) إلى تحليل سوق العمل وخريجي التعليم العالي في غانا، وتوصلت الدراسة لوجود فجوة بين العرض والطلب وهناك وفرة في دراسة الفنون والعلوم الإنسانية، وهناك نقص في العلوم التطبيقية تتناسب مع سوق العمل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

لا شكّ أنّ دراستنا استفادت من التّحليل المعمّق للدّراسات السّابقة، إلّا أنّها تميّزت بتخصّصها لرؤية استراتيجية للتخفيف من حدة الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل الفلسطيني، كما تميّزت هذه الدّراسة أيضاً بأنّها استهدفت جميع خرّيجي التّعليم العالي والمتوسّط والتّدريب المهني في كافّة محافظات الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، بينما وجدنا أنّ الدّراسات السّابقة، وخاصّةً المحلّيّة، منها ما غطّت محافظات الضّفّة الغربيّة، ومنها ما غطّت قطاع غزّة فقط، ومنها ما استهدفت خرّيجي التّعليم العالي والمتوسّط، ومنها ما استهدفت خرّيجي التّدريب المهني، كما تميّزت الدّراسة الحاليّة بحداثة البيانات المستخدمة في التّحليل، وتطبيقها على فلسطين ككل.

3. واقع التعليم العالي في فلسطين:

تعتمد فلسفة التعليم بشكل عام على تنمية المعارف والمهارات لدى الطلبة، وتشجيع روح البحث العلمي وأساليبه، وذلك بهدف ضخ الكوادر والكفاءات المتخصصة القادرة على المشاركة والمساهمة الفاعلة في تنمية المجتمع وتوفير متطلبات سوق العمل وبناء مجتمع مؤسساتي متطور في كافة المجالات. ويأخذ التعليم بعد آخر في فلسطين، ويحتل مكانه هامة جداً في العديد من الجوانب، من هذا المنطلق اهتمت السلطة الفلسطينية ببناء العديد من المؤسسات التعليمية وفتح العديد من التخصصات والبرامج الدراسية بمراحلها المختلفة، ونمت وتطوّرت بسرعة حتّى وصل عددها في فلسطين في العام الدّراسي 2019/2018 (52) مؤسّسة، موزعة كالتالي: (15 جامعة تقليدية، 2 جامعة تعليم مفتوح، 17 كلية جامعية، و18 كلية مجتمع متوسط)، ويعود ارتفاع عدد الكليات الجامعية والمتوسطة نظرا لانخفاض التكاليف الدراسية بالإضافة لانخفاض سنوات الدراسة في الكليات الجامعية والمتوسطة لأنها تمنح الدبلوم، بالإضافة للتخصصات المهنية والعملية والتي يحتاجها سوق العمل لان تكلفة الحاصل على الدبلوم أقل من تكلفة الحاصل على درجات عليمة أكبر، لذلك تزداد الرغبة في سوق العمل على الطلب على الايدي العاملة الأقل تكلفة، والشكل رقم (1) يوضّح عدد مؤسّسات التّعليم العالي الفلسطينيّة للعام الأكاديمي 2019/2018 موزّعة حسب نوع المؤسسة.

شكل (1) نسبة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين حسب النوع في فلسطين خلال 2018-2019

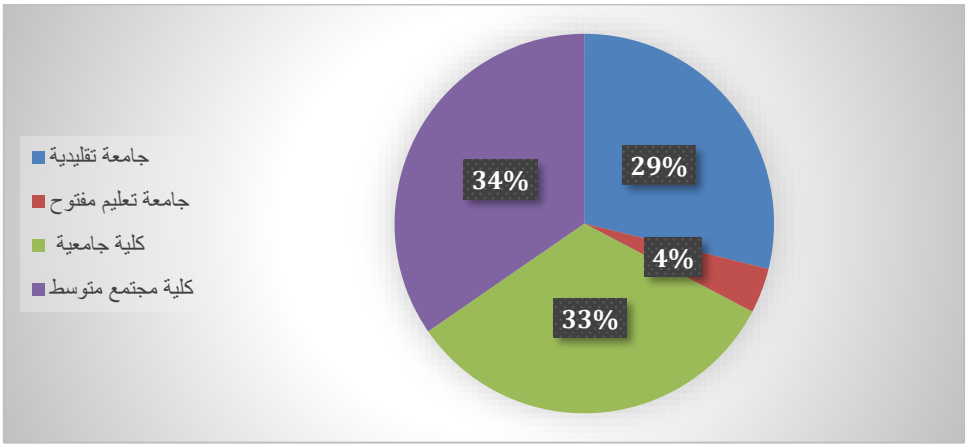

وبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية (33) مؤسسة، كما بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة (17) مؤسسة، بالإضافة لمؤسستين تعليم مفتوح في الصفة الغربية وقطاع غزة. والجدول التالي يوضح عدد مؤسسات التعليم العالي في فلسطين حسب النوع والمنطقة.

جدول رقم (1)

مؤسّسات التّعليم العالي الفلسطينيّة حسب النوع والمنطقة للعام 2019/2018

المنطقة	النوع	حكومية	عامة	خاصة	تحت إشراف وكالة الغوث
الضّفّة الغربيّة	جامعة تقليدية	2	6	2	-
	كلية جامعية	4	1	5	1
	كليات مجتمع متوسط	1	6	4	1
قطاع غزّة	جامعة تقليدية	1	2	2	-
	كلية جامعية	3	-	3	-
	كليات مجتمع متوسط	1	1	2	2
	المجموع	12	15	18	4
أمّا التّعليم المفتوح فيوجد جامعتان: الأولى جامعة (القدس المفتوحة) تتوزّع مراكزها بين الضّفّة الغربيّة (22) مركز, وقطاع غزّة (5) مراكز . والجامعة العربية المفتوحة في رام الله في الضفة الغربية.					

المصدر: بيانات الدليل الإحصائي السّنوي لمؤسّسات التّعليم العالي الفلسطينيّة، 2019.

نلاحظ من خلال الجدول (1) ارتفاع عدد مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، ويُعزى هذا النّشوء المتسارع لمؤسّسات التّعليم العالي الفلسطينيّة إلى عدّة أسباب منها (الحولي، 2004، ص6):

- تزايد الطّلب على التّعليم الجامعي بشكلٍ مستمرّ، حيث بلغت نسبة التعليم في فلسطين 97%
- ارتفاع تكاليف الالتحاق بمؤسّسات التّعليم العالي خارج فلسطين، صعوبة السّفر للخارج بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.
- انخفاض مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينيّة وصعوبة التّنقّل بين المحافظات.

1.3. الطّلبة في التّعليم العالي الفلسطيني:

بلغ عدد الطّلبة الجدد الّذين التحقوا بمؤسّسات التّعليم العالي للعام الدّراسي 2019/2018 (60092) طالباً وطالبةً منهم (35910) أنثى، وما يقارب (24182) ذكر، توزّعوا بين الجامعات التّقليديّة (33759)، والكلّيّات الجامعيّة (6687)، وكلّيّات المجتمع المتوسّطة (5068)، في حين التحق بالتّعليم المفتوح (14578) طالباً وطالبةً (وزارة التّربية والتّعليم العالي، 2019).

أمّا الطّلبة المسجّلين والمنتظمين فعلاً في مؤسّسات التّعليم العالي للعام الدّراسي 2019/2018، فقد بلغوا (218415) طالباً وطالبةً، توزّعوا بين الجامعات التّقليديّة (139037)، والكلّيّات الجامعيّة (16849)، وكلّيّات المجتمع المتوسّطة (10819)، بينما بلغ عدد الطّلبة الملتحقين بالتّعليم المفتوح (51421) طالباً وطالبةً (وزارة التّربية والتّعليم العالي، 2019).

2.3. خرّيجي التّعليم العالي الفلسطيني:

بعد قيام السّلطة الفلسطينيّة تطوّر التّعليم العالي في الأراضي الفلسطينيّة، وطرأت تغيّرات كثيرة على أعداد الخرّيجين كمّاً ونوعاً، ولعلّ البيانات الصّادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تفيدنا في رصد هذه التّغيّرات على النّحو التّالي:

1- أعداد الخرّيجين والخرّيجات:

تشير البيانات أنّ عدد الخرّيجين من الجامعات المحلّيّة بلغ في العام الدّراسي 1996/1995 (3441) خرّيجاً، منهم (51.7%) من الذّكور، (48.3%) من الإناث، فيما بلغ عدد الخرّيجين من كلّيّات المجتمع المتوسّطة المحلّيّة (1413) خرّيجاً خلال نفس العام، منهم (35.7%) من الذّكور، (64.3%) من الإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، ص10). ولكنّ

التّوسّع الكمّي في التّعليم بجميع مستوياته، وفتح باب التّعليم الجامعي على مصراعيه أمام كلّ مَنْ يرغب فيه، ما دام قد حصل على شهادة الثّانويّة العامّة، بغضّ النّظر عن المجموع العام (معدّل النجاح)، أدّى إلى زيادة أعداد الخرّيجين والخرّيجات من الجامعات المحلّيّة أضعافاً مضاعفة، فقد وصل العدد في العام الدّراسي 2017/2016 إلى (44446) خرّيجاً، منهم (39.2%) من الذّكور، (60.8%) من الإناث، فيما وصل عدد الخرّيجين من الكلّيّات المتوسّطة إلى (3712) خرّيجاً خلال نفس العام (وزارة التّربية والتّعليم العالي، 2017). وبلغ خلال عام 2018 / 2019 ما يقارب (45722) خريجاً، منهم (62.8%) من الاناث، وما يقارب (37.2%) من الذكور.

3.3. الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يسهم التعليم في التنمية الاقتصادية بجميع أبعادها باعتباره استثماراً في رأس المال البشري يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الكوادر العلمية والخبرات المتخصصة، ويعد الانفاق على التعليم إنفاق استثماري وليس استهلاكي لذلك تولى كل الدول اهتما بزيادة الانفاق على التعليم (الربيعي، د.ت)، إلا أن نسبة الانفاق على التعليم في فلسطين منخفضة مقارنة مع دول أخرى، والجدول التالي يوضح الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج خلال الفترة (2010-2018)

جدول (2)

نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج في فلسطين خلال الفترة (2010-2018)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الانفاق	**6.7**	**5.7**	**5.1**	**5.3**	**5.2**	**5.1**	**5.7**	**5.3**	**6**

المصدر: https://ar.knoema.com/atlas، تم الاطلاع بتاريخ 28-2-2020

4. سوق العمل الفلسطيني:

يعتبر عنصر العمل مصدراً أساسياً وهاماً من مصادر الإنتاج والنمو الاقتصادي، إلا أن النمو الاقتصادي لا يعتمد على الكمية المستخدمة من عنصر العمل بل يرتكز على مستوى الإنتاجية، بمعنى أن عدداً معيناً من العمال في اقتصاد ما يؤثران تأثيراً إيجابياً، بالمقارنة بتأثير أقل في اقتصاد آخر يستعمل كمية أكبر، ويعتبر عنصر العمل في الأراضي الفلسطينية الثروة الحقيقية والمورد الرئيسي المتوفر في ظل محدودية وندرة الموارد الطبيعية. ولقد شهد سوق العمل الفلسطيني العديد من التحولات والتغيرات منذ عام 1994، بسبب الظروف السياسة التي عاشتها الأراضي الفلسطينية، حيث شهدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً في سوق العمل الفلسطيني، فخلال عام 1994 استلمت السلطة الوطنية الفلسطينية وبدأ حجم القوة العاملة الفلسطينية بالانخفاض، خاصة في سوق العمل الإسرائيلي والتذبذب هبوطاً وصعوداً من فترة لأخرى حسب الأوضاع السياسية وسياسات الإغلاق التي اتبعتها إسرائيل (أبو الشكر، 2006، ص55).

ومن منطلق العلاقة بين السكان والقوى العاملة فإن الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء تشير إلى حدوث العديد من التغيرات في مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (2010-2019)، ويتميز العنصر البشري في الأراضي الفلسطينية بانخفاض معدل العمر، إذ أن نسبة (54. 3) هم من الفئة العمرية الأقل من الخامسة عشرة عام خلال الفترة (2010-2018)، وبلغت نسبة القوى العاملة المشاركة (45.6%) خلال الفترة نفسها. حيث تشمل القوى العاملة المشاركة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمل أو البطالة، أما العمالة فتشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ويعملون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2019). والجدول التالي يوضح توزيع الأفراد فوق سن الخامسة عشرة في الأراضي الفلسطينية.

جدول (2)
توزيع الافراد 15 عام فأكثر خلال الفترة (2010-2018)

السنة	داخل القوى العاملة (%)	خارج القوى العاملة (%)
2010	43.9	56.1

2011	45.6	54.4
2012	45.6	54.5
2013	45.2	54.8
2014	46.7	53.3
2015	46	54
2016	45.4	54.6
2017	45.8	54.2
2018	46.1	53.9
المتوسط	45.6	54.4

المصدر: (مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، 2018 :60)

يتضح لنا من الجدول (2) أن نسبة الأفراد فوق الخامسة عشرة داخل قوة العمل بلغت (45.6%) كمتوسط للفترة (2010-2018)، وبلغت نسبة الافراد فوق 15 عام خارج قوة العمل ما يقارب (54.4%) خلال الفترة نفسها،

أما من حيث توزيع العاملين حسب أماكن عملهم، فنلاحظ أن هناك تذبذب في عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات، بسبب الممارسات الإسرائيلية اتجاه العمال الفلسطينيين والشكل البياني التالي يوضح توزيع العاملين حسب أماكن عملهم.

شكل (2)

توزيع العاملين حسب أماكن عملهم خلال الفترة (2010-2018)

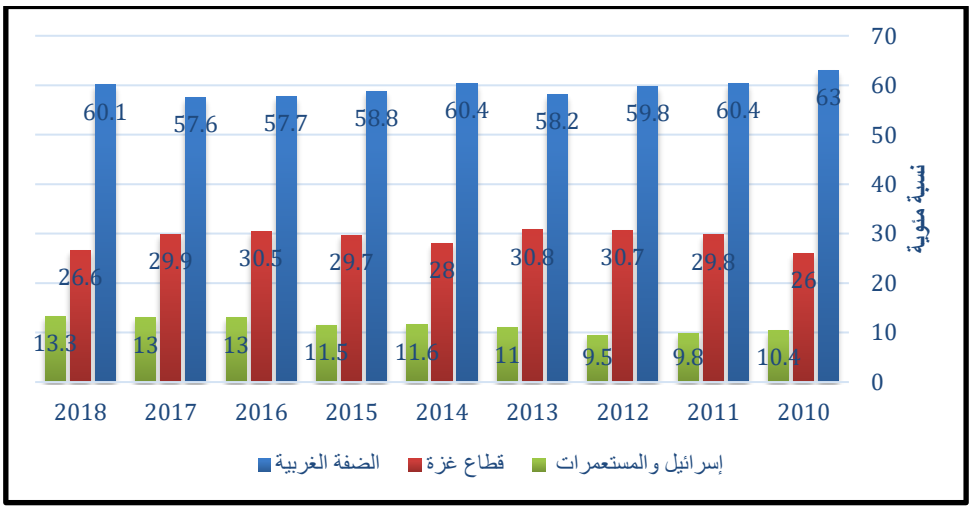

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي، مسح القوى العاملة،2019

نلاحظ من الشكل (2) أن عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات (سوق العمل الإسرائيلي) تذبذب خلال الفترة (2010-2018) بسبب السياسات الإسرائيلية من أجل استغلال قضية العمالة الفلسطينية، واستخدامها كورقة ضغط في سبيل الحصول على تنازلات سياسية، بالإضافة لزيادة عدد العمال الأجانب في إسرائيل، يضاف لذلك قيام إسرائيل بالإغلاقات المتكررة للمعابر والحدود، مما أدى لانخفاض عدد العاملين في إسرائيل (أبو مدللة، 2008، ص134). حيث بلغ متوسط نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات (11.46%) خلال الفترة (2010-2018).

والجدير بالذكر الضفة الغربية هي الأكثر استيعاباً للعمالة الفلسطينية حيث بلغ متوسط (59.6%) خلال الفترة (2010-2018)، نلاحظ ارتفاع في نسبة العاملين في قطاع غزة من (26) خلال عام 2010 مقارنة مع (29.9%) خلال عام 2017، نتيجة لتوجه العديد منهم للبحث عن فرص عمل في الاقتصاد المحلي. اما كمتوسط خلال الفترة (2010-2018) فقد بلغت (29.11%).

1.4. التحول في أنماط الطلب على القوى العاملة:

يستخدم مؤشر الطلب على العمل للحكم على نوعية مخرجات التعليم ودرجة الانتفاع بها، وبالتالي مستوى التوافق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي، والشكل البياني التالي يوضح توزيع العاملين الفلسطينيين حسب النشاط الاقتصادي.

شكل (3)

توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2010-2018)

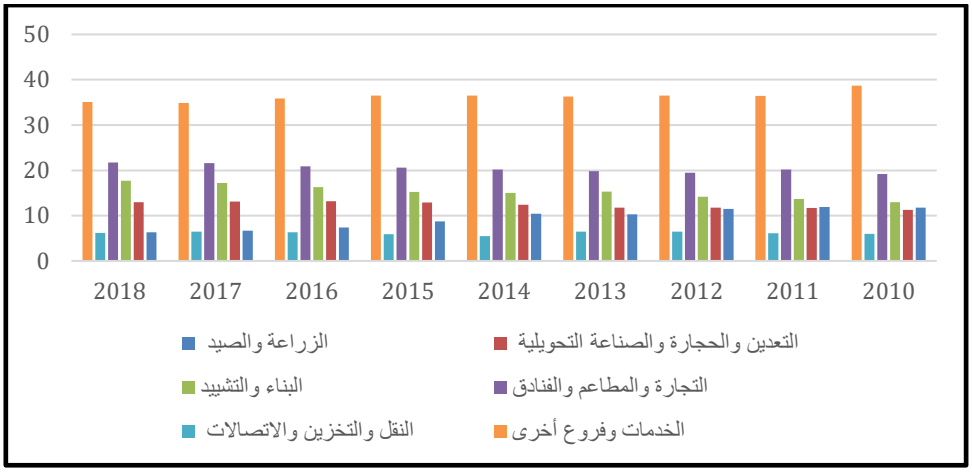

نلاحظ من الشكل (3) استحواذ قطاع الخدمات على الجزء الأكبر من العمالة بنسبة بلغت (53.1%) خلال الفترة (2010-2018)، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر قطاع خدماتي بشكل أساسي، واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الثانية بنسبة (21.7%)، وفي المرتبة الثالثة قطاع البناء والتشييد بنسبة (17.7%)، واستوعب قطاع الصناعة ما نسبته (13%)، في حين استوعب قطاع الزراعة (6.3%)، وأخيراً قطاع النقل والتخزين والاتصالات استوعب ما نسبته (6.2%). من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية.

ونظراً لضعف القطاع الخاص في القدرة الاستيعابية للقوى العاملة الجديدة، وهيمنة انشطة القطاع العام على سوق العمل الفلسطيني، فمن الطبيعي ان تتأثر اتجاهات الطلب على العمل بظروف الموازنة العامة ومساهمة الإيرادات فيها، وبالتالي تضاؤل فرص التوظيف في ظروف الصدمات الخارجية وندرة المساعدات الخارجية والعجز في الموازنة الفلسطينية، ودفعت تلك الظروف قسماً.

كبيراً من مخرجات التعليم إلى البحث عن أنشطة العمل الحر والمشروعات الصغيرة وفي ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني من عراقيل وممارسات من قبل الاحتلال الإسرائيلي فإن العديد من الخريجين لا يجدوا فرص العمل المناسبة لهم وذهبوا للأنشطة الهامشية منخفضة الإنتاجية.

2.4. تطوّر نسبة البطالة بين صفوف الخرّيجين في فلسطين:

تشير البيانات أنّ معدّل البطالة للخرّيجين الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسّط أو بكالوريوس بلغ (45%) في العام 2010، ثمّ ارتفع هذا المعدّل إلى (52%) في الأعوام 2013، 2015، حتّى بلغ في العام 2016 (54%)، بواقع (42%) في الضّفّة الغربيّة، (67%) في قطاع غزّة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017). أما في عام 2018 فقد بلغ معدل البطالة للخريجين الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط فأعلى (57.9%)، بواقع (39.7%) في الضفة الغربية و(77.7%) في قطاع غزة، والجدول التالي يوضح نسبه البطالة في صفوف الخريجين خلال عام 2018.

جدول رقم (3)

نسبة البطالة بين صفوف الخرّيجين الحاصلين على مؤهل علمي

دبلوم متوسّط أو بكالوريوس في فلسطين حسب التخصص، 2018

التخصص	حسب المنطقة		مجموع
	الضفة الغربية	قطاع غزة	

علوم تربويّة وإعداد معلّمين	61.7	82.5	75.6
علوم إنسانية	40.5	84.7	66.9
العلوم الاجتماعيّة والسّلوكيّة	53.1	82	67.1
الصحافة والاعلام	45.9	80.8	69.3
الاعمال التجارية والادارية	36	78	52.6
القانون	13	57.1	29.2
العلوم الطبيعية	46.4	79.4	62.5
الرياضات والاحصاء	40.6	63.4	54.6
الحاسوب	49.3	70.7	56.3
الهندسة والمهن الهندسيّة	30.6	63.4	43.1
العلوم المعماريّة والبناء	25.9	78.5	44.7
الصّحّة	31.3	69.3	49.4
الخدمات الشّخصيّة	36.3	-	40.9
باقي التخصصات	39.6	81.3	61.2
المجموع	39.7	77.7	57.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2019

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أنّ أعلى معدّل للبطالة بين الخرّيجين في فلسطين في العام 2018 كان من المتخصّصين في العلوم التربوية وإعداد المعلمين بواقع (75.6%)، يليهم خرّيجو العلوم الإنسانية بواقع (66.9%)، ثمّ الصحافة والاعلام بواقع (69.3%)، ثم العلوم الاجتماعية والسلوكية بواقع (67.1%). في حين بلغ أقل معدّل للبطالة بين الخرّيجين لنفس العام من تخصّص القانون بواقع (29.2%).

ومن الجدير ذكره أن معدلات البطالة في صفوف الخريجات أكثر ارتفاعاً من البطالة في صفوف الخريجين، والجدول التالي يوضح معدل البطالة للأفراد المشاركين في قوة العمل الحاصلين على دبلوم متوسط فأعلى حسب الجنس في فلسطين خلال عام 2018.

جدول رقم (4)

معدل البطالة للأفراد المشاركون في قوة العمل الحاصلين على دبلوم متوسّط فأعلى في فلسطين حسب مجال الدّراسة والجنس، 2018

التخصص	الجنس	
	ذكور	إناث
علوم تربويّة وإعداد معلّمين	22.7	56.9
علوم إنسانية	13.2	53.7
العلوم الاجتماعيّة والسّلوكيّة	18.2	61.5
الصحافة والاعلام	35.1	74.5
الاعمال التجارية والادارية	24.2	54.6
القانون	14.5	35.5
العلوم الطبيعية	7.3	49.4
الرياضات والاحصاء	21.3	42.6
الحاسوب	21.3	61.6

الهندسة والمهن الهندسيّة	20.2	42.7
العلوم المعماريّة والبناء	22.7	46
الصّحّة	21.2	41
الخدمات الشّخصيّة	16.3	33
باقي التخصصات	20.4	64.1

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدليل الاحصائي السنوي، 2019

يتّضح لنا من جدول (4) أن نسبة البطالة بين الجنسيين في فلسطين متفاوتة بشكل كبير، حيث بلغت أعلى نسبة البطالة في صفوف الاناث في الصحافة والاعلام إذ بلغت (74.5%)، مقابل (35.1%) من الذكور، كما بلغت نسبة البطالة (61%) من الاناث في تخصص الحاسوب مقابل (21.3%) من الذكور. وكانت نسبة البطالة في صفوف الاناث في علوم التربية وإعداد المعلمين (56.95%)، مقابل (22.7%) ذكور. وهذا يوضح أن نسبة البطالة مرتفعة جداً في تخصصات العلوم الانسانية، وبالتّالي كثرة الخرّيجين الّذين يتمّ الدّفع بهم لسوق العمل على حساب الاهتمام بالعلوم التّطبيقيّة والعلميّة، وهذا مؤشّر واضح بأنّ خطط وبرامج التّعليم العالي في مؤسّساتنا تفتقد تماماً للمرونة اللّازمة لتعديلها وتطويرها بشكلٍ سريعٍ وفقاً لمتطلّبات واحتياجات سوق العمل.

لقد تبيّن لنا ممّا سبق حجم التّباين بين ما تقدّمه مؤسّسات التّعليم العالي من مخرجاتٍ في بعض التّخصّصات، وبين حاجة سوق العمل، حتّى أصبحت تلك المخرجات عبئاً على المجتمع، لأنّ وفرة الخرّيجين من بعض التّخصّصات من جانب، وافتقارهم للمهارات المطلوبة في سوق العمل من جانبٍ آخر، تسبّبت في تفشّي ظاهرة البطالة بين صفوف الخرّيجين وارتفاعها إلى (57.9%)، وهو ما يعكس عدم وجود استحداث برامج محلية حديثة يتم ربطها بالتطبيق مثل الدراسات الثنائية (النظري والتطبيقي)، وأيضاً ضعف التنسيق والتواصل بين الجامعات والتعليم العالي، وعدم وضع خطط استراتيجية مشتركة يتم من خلالها تخصيص التخصصات والبرامج المتميزة، وتصنيفها حسب المناطق الجغرافية لتفادي الازدواجية والتداخل والتكرار في التخصصات وربط هذه التخصصات حسب حاجة سوق العمل التي تتميز في بيئة متغيرة باستمرار لمواكبة واستحداث أي جديد وسير عجلة التنمية التعليمية والاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

وكخلاصة يمكن القول أنّ حجم جهاز التّعليم العالي في فلسطين شهد توسّعاً كمّيّاً سريعاً خلال السّنوات الماضية، سواء من حيث أعداد الخرّيجين والخرّيجات، أو التّخصّصات الّتي تطرحها المؤسّسات التّعليمية الفلسطينيّة، ومع أنّ أعداد الخرّيجين في الأراضي الفلسطينيّة أقلّ من المستويات السّائدة في بعض الدّول العربيّة، إلاّ أنّ الخصوصيّة الّتي يتميّز بها الاقتصاد الفلسطيني، ومحدوديّة الطّاقة الاستيعابيّة للخرّيجين في سوق العمل الفلسطيني، تطرح تساؤلاً كبيراً حول جدوى التوسّع الكمّي السّريع لمؤسّسات التّعليم العالي الفلسطيني ومخرجاتها، هذا بالإضافة إلى حالة عدم التّوازن التي عانت منها الجامعات الفلسطينيّة في عدد الخرّيجين من البرامج الجامعيّة، حيث استحوذت العلوم الإنسانيّة والتّربويّة والإداريّة على (56.9%) من الخرّيجين، في حين توزّعت النّسب الباقية على العلوم الهندسيّة والتّطبيقيّة والعلوم الصّحّية والتّخصّصات الأخرى، ممّا انعكس ذلك على عدم المواءمة بين تخصّصات الخرّيجين وبين احتياجات سوق العمل.

5. التحدّيات الّتي تواجه مؤسّسات التّعليم العالي الفلسطينيّة:

رصدت الكثير من الدّراسات العربيّة التّحدّيات الّتي تواجه التّعليم العالي في الدّول العربيّة بشكلٍ عام، في ظلّ متغيّرات العولمة والثّورة المعلوماتيّة والمعرفيّة، تمثّلت هذه التّحدّيات فيما يلي (علي، 2012، ص748):

- وجود جامعات أجنبيّة دوليّة داخل بعض البلدان العربيّة، نافست الجامعات الوطنيّة وتفوّقت عليها.
- عدم ضمان جودة التّعليم المقدّم من الجامعات الخاصّة والأجنبيّة.
- انخفاض الدّعم الحكومي للجامعات الرّسميّة، حدّ من قدرتها على زيادة الرّسوم الجامعيّة.
- استثمار القطاع الخاصّ في التّعليم العالي، ومنافسته للقطاع العام على أُسسٍ ربحيّة.
- تنوّع أنماط التّعليم العالي، وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة والتّعلّم عن بعد، والّتي تكون رسومها أقلّ من الجامعات النّظاميّة.
- انحسار دور الحكومات في صياغة الاستراتيجيّات الّتي تكفل الحفاظ على الهويّة الوطنيّة.

ولا تختلف التحدّيات الّتي تواجه مؤسّسات التّعليم العالي الفلسطينيّة عن مثيلاتها العربيّة، فرغم صمود هذه المؤسّسات ونموّها في ظلّ الظّروف غير المستقرّة الّتي تمرّ بها الأراضي الفلسطينيّة، إلاّ أنّها تواجه تحدّيات كبيرة تعيق الارتقاء بالمخرج التّعليمي، وتتلخّص هذه التّحدّيات في الآتي (الدّلو، 2016، ص21-24):

تحسين الكفاءة الدّاخليّة: قدرة مؤسّسات التّعليم العالي على تطوير المناهج والبرامج الأكاديميّة والارتقاء بالمستوى التّعليمي، وتطوير الأجهزة الإداريّة القادرة على القيام بهذه الأعباء.

الارتقاء بالكفاءة الخارجيّة: نظرا لأن مخرجات الجامعة تتعدد فمنها البحوث والابتكارات والاكتشافات وحملة الشهادات الذين أصبحوا في الكثير من دول العالم ومنها الدول العربية عبئا على سوق العمل الأمر الذي يستدعي الإسراع في ابتكار سبل وطرائق للموائمة بين مخرجات المؤسسات الجامعية ومتطلبات سوق العمل.

الانفتاح على البحث العلمي والمنهجي.

التّوسّع الكمّي في مؤسّسات التّعليم العالي على حساب جودة البرامج التّعليميّة.

تلبية الطّلب المتزايد على التّعليم الجامعي.

تراجع الموارد الماليّة في ظلّ تزايد أعداد الطّلبة الرّاغبين في الالتحاق بالتّعليم الجامعي، وارتفاع تكلفة الطّالب في المرحلة الجامعيّة مقارنةً بتكلفة المراحل الأخرى.

غياب الفكر المؤسّسي في عملية التّطوير، حيث ان الجامعات لا تسعى لتطوير ومواكبة التخصصات الحديثة التي يحتاجها سوق العمل الفلسطيني.

وكخلاصة يرى الباحثان أنّ التّعليم الجامعي في فلسطين، يواجه حالة من عدم الاستقرار، ويمرّ بمرحلةٍ حرجةٍ تحتاج إلى المراجعة والتّحليل للواقع، لتحسين القدرات التّنافسيّة في ظلّ العولمة والثّورة المعلوماتيّة والمعرفيّة، الأمر الّذي يستدعي تطبيق أفكاراً جديدةً ومتنوّعةً، استجابةً للطّلب المتزايد على التّعليم الجامعي، لذلك أصبح من الضّروري الاهتمام بالمداخل الأساسيّة لضمان جودة المخرج التّعليمي، وهي الاعتماد، التّقييم، المراجعة الأكاديميّة، الّتي تضمن ألاّ يكون الارتقاء كمّيّاً على حساب الجودة، فالتحدّي الأكبر للتّعليم الجامعي حاليّاً هو تقديم مخرجات ذات جودة عالية تلبّي احتياجات سوق العمل.

كما يرى الباحثان أنّ انخفاض الإنفاق على البرامج التّعليميّة والبحثيّة، الّتي تعاني منه كافّة مؤسّساتنا التّعليميّة، نتيجة العجز الدّائم، وعدم استقرار موازناتها، وغياب نظام متكامل لضمان جودة التّعليم داخل هذه المؤسّسات، انعكس بشكلٍ كبيرٍ على مستوى ملاءمة المخرجات التّعليميّة لمتطلّبات سوق العمل الفلسطينيّة.

6. النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى معرفة المؤامة بين التعليم العالي وسوق العمل الفلسطيني، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها ما يلي:

1. ارتفاع نسبة البطالة في صفوف خريجي التعليم العالي خاصة في الكليات الإنسانية حيث بلغت نسبة البطالة في صفوف الخريجين (57.9%) خلال الفترة 2010-2018.
2. انخفاض الانفاق على التعليم العالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي انعكس على المؤسسات التعليمية وعدم استقرار موازناتها.
3. تباين ما تقدمه الجامعات في بعض التخصصات وبين حاجة سوق العمل الفلسطيني، حيث أصبحت تلك المخرجات عبء على الاقتصاد الفلسطيني.
4. التوسع الهائل في جهاز التعليم العالي توسعاً كمياً خلال السنوات الأخيرة من حيث أعداد الخريجين والتخصصات التي تطرحها المؤسسات التعليمية.
5. أن عنصر العمل في الأراضي الفلسطينية الثروة الحقيقية والمورد الرئيسي المتوفر في ظل محدودية وندرة الموارد الطبيعية.

وفي ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالتالي:

1. إعادة النظر في التخصصات والبرامج القائمة وإدخال تخصصات وبرامج جديدة تتناسب وتلبي احتياجات ومتطلبات التنمية الشاملة، لا سيما الدراسات التقنية والعليمة الحديثة والدراسات التخصصية الهادفة لتأهيل الخريجين للمشاركة في حل المشاكل التي تواجه مؤسسات الدولة.
2. مراعاة توظيف الموارد والمصادر البشرية بما يحقق الفائدة لتطوير العملية التعليمية وتحديث أساليب التعليم واستخدام التقنيات الحديثة التي تدعم الابداع وتشجيع البحث العلمي وفق سياسات وخطط مرتبطة بخطط التنمية في فلسطين.
3. التنسيق بين الجهات المختصة ودراسة سوق العمل ومعرفة احتياجاته، من أجل قبول الطلبة في التخصصات المطلوبة والعدد المناسب.
4. أن تعمل الجامعات الفلسطينية على معالجة مشاكلها المالية بطرق علمية صحيحة وان تعمل على فتح مشاريع إنتاجية استثمارية مدرة للدخل التي من شانها حل الازمات المالية التي تواجه الجامعات، بالإضافة لإمكانية الحد من البطالة من خلال استيعاب الخريجين في تلك المشاريع.
5. التنسيق والتشبيك والشراكة مع القطاع الخاص من أجل توفير فرص عمل لخريجي الجامعات حسب احتياجات القطاع الخاص. من خلال عقد اتفاقات لاستيعاب الخريجين في العمل بالقطاع الخاص، وذلك من خلال التنسيق مع إدارة الجامعات.
6. ضرورة اتخاذ إجراءات تطبيقية كفيلة بتصحيح الاختلال بين التوسع في التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية.
7. الاستفادة من المورد البشري الفلسطيني من خلال وضع البرامج والخطط التي تساعد في الاستغلال الأمثل للمورد البشري باعتباره المورد الأهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المراجع:

المراجع العربية:

[1] أبو الشكر، عبد الفتاح، (2006). *سوق العمل في إسرائيل*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

[2] أبو عودة، محمود، (2016). *مدى ملاءمة مخرجات التّعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني حالة دراسيّة-كلّيّات التّجارة في قطاع غزّة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأزهر- غزة.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019). مسح القوى العاملة لسنوات متعددة من (2010-2019). https://www.pcbs.gov.ps/

[4] الحسيني، سليمان، (2016). *رفع مستوى الجودة في برامج التّعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التّعليم العالي مع متطلّبات سوق العمل: دراسة ميدانيّة تحلّل مشاريع التّخرج وتستطلع آراء الأكاديميّين والطّلبة*، [ورقة بحثية مقدّمة في مؤتمر]. المؤتمر العربي الدّولي السّادس لضمان جودة التّعليم العالي، جمهورية السودان.

[5] الدّلو، حمدي، (2016). *استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التّعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين* [رسالة ماجستير غير منشورة]. أكاديميّة الإدارة والسّياسة للدّراسات العليا، غزّة، فلسطين.

[6] الدّلو ، سمير، (2008). *تنمية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء اتفاق باريس الاقتصادي-واقع وآفاق* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

[7] الربيعي، فلاح، (سنة النشر غير معروفة). *دور الانفاق على التعليم والتدريب في عملية بناء رأس المال البشري في ليبيا*. الجامعة المستنصرية، ليبيا.

[8] العابد، عروب، والمرعي، هبة، (2016). *الخرّيجون والوظائف في الأردن فجوة التّعليم والعمل*. مركز الفينيق للدّراسات الاقتصاديّة والمعلوماتيّة، عمّان، الأردن.

[9] علي، حمود علي، (2012، ابريل 4-5). *التّخطيط الاستراتيجي لضمان جودة مؤسّسات التّعليم العالي: التّحدّيات الرّاهنة ونموذج التّطبيق* [ورقة بحثية مقدّمة في مؤتمر]. المؤتمر العربي الدّولي الثّاني لضمان جودة التّعليم العالي. الجامعة الخليجيّة، البحرين.

[10] الفليت، خلود، (2015). دراسة ميدانيّة حول واقع البطالة في صفوف الخرّيجين والخرّيجات في المجتمع الفلسطيني وآليّات علاجها-قطاع غزّة، ورقة عمل مقدّمة لوزارة التّربية والتّعليم-هيئة الاعتماد والجودة-غزّة، فلسطين.

[11] الكرد، ضياء، (2018، ابريل 25). *الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، بحث مقدم لمؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة* [بحث مقدم في مؤتمر]. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

[12] هلال، رندة، (2011). *دراسة الاحتياجات التّدريبيّة الكمّيّة والنّوعيّة من القوى العاملة المدرّبة ضمن مستويات العمل الأساسيّة* (الطّبعة الأولى). وزارة التّربية والتّعليم العالي. رام الله، فلسطين.

[13] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2019). *الدليل الاحصائي السنوي2018-2019 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية*. رام الله، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

[1] Al Hayek, A. F. & Al Khasawneh, A. M. (2013). The suitability of the accounting education in private universities for the requirements of the Jordanian labor market: A field study from the perspective of accounting graduate students· *Academy of Contemporary Research Journal*, *2*(2), 79-85.

[2] Astakhora, K., Korobeev, A., Prokhorova, V., Kolupaev, A., Vorotnoy, M. & Kucheryavaya, E. (2016). The role of education in economic and social development of the country. *International Review of Management and Marketing*, *6*(S1), 53-58.

[3] Boateng, K. & Ofori-Sarpong, E. (2002). An analytical study of the labour market for tertiary graduates in Ghana. *National Council for Tertiary Education, Ministry of Education. Ghana*.1-69. http://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Resources/278200-1099079877269/547664-1099079956815/Ghana_Labor_Market_tertiary_En02.pdf

[4] Cooray, A. V. (2009). The role of education in economics growth. University of Wollongong. Research Online. https://ro.uow.edu.au/commwkpapers/249

[5] HRINC, (2010). Higher education and skills for the labor market in Cambodia. DocPlayer. https://docplayer.net/10291479-Higher-education-and-skills-for-the-labor-market-in-cambodia.html

[6] Mozamel, S. & Abdul wahid, F. (2015). Challenges facing quality application in higher education institutions in Sudan" *International Journal of Innovative Technology and Research*, *3*(6), 2488-2492.